

محاضرات

مقرر: علوم الحديث 1

د. محمد أسود

المستوى الثالث – دراسات اسلاميه

2015 - 2014

المحاضرة الأولى بعنوان

نبذة تاريخية عن نشأة علم المصطلح

نبذة تاريخية عن نشأة علم المصطلح والأطوار التي مر بها

مبدأ التثبت في أخذ الأخبار، وكيفية ضبطها، والتدقيق في نقلها للآخرين؛ هو مبدأ مأخوذ من القرآن الكريم في قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا) ، وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (نضر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمع، فربّ مبلغ أوعى من سامع).

ومن خلال ما ذكرنا من أدلة فإن الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين، ومن تبعهم؛ قد امتثلوا بمبدأ التثبت في النقل، ومن هنا ظهر علم الجرح والتعديل، والكلام على الرواة.

وتوسع العلماء في ذلك، حتى ظهر البحث في علوم كثيرة تتعلق بالحديث، وكان ذلك يتناقله العلماء شفويّاً.

ثم تطور الأمر إلى التأليف؛ ولكن من خلال العلوم الأخرى كعلم أصول الفقه مثلاً ، كما في كتاب الرسالة للشافعي.

ثم بعد ذلك استقل علم مصطلح الحديث بكتب خاصة به، وأفرده العلماء بالتأليف، وذلك في القرن الرابع الهجري.

وكان أول من أفرده علم مصطلح الحديث بالتأليف هو القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي المتوفى سنة (360هـ) في كتابه: (المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي).

أشهر المصنفات في علم مصطلح الحديث

- 1- المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي: الرامهرمزي المتوفى سنة (360هـ).
- 2- معرفة علوم الحديث: الحاكم النيسابوري المتوفى سنة (405هـ).
- 3- المستخرج على معرفة علوم الحديث: أبو نعيم الأصبهاني المتوفى سنة (430هـ).
- 4- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية: الخطيب البغدادي المتوفى سنة (463هـ).
- 5- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: الخطيب البغدادي المتوفى سنة (463هـ).
- 6- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عياض اليعصبى المتوفى سنة (544هـ).
- 7- ما لا يسع المحدّث جهله: عمر الميائجي المتوفى سنة (580هـ).
- 8- علوم الحديث: ابن الصّلاح الشهرزوري المتوفى سنة (643هـ).
- 9- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير: النووي المتوفى سنة (676هـ).
- 10- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: السيوطي المتوفى سنة (911هـ).
- 11- نظم الدرر في علم الأثر: العراقي المتوفى سنة (806هـ).

- 12- فتح المغيـث في شرح ألفية الحديث: السخاوي المتوفى سنة (902هـ).
- 13- نخبة الفكر في مصطلح الأثر: ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (852هـ).
- 14- المنظومة البيقونية: عمر البيقوني المتوفى سنة (1080هـ).
- 15- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: محمد القاسمي المتوفى سنة (1332هـ).

تعريفات أولية

- 1- علم المصطلح: هو علم بأصول وقواعد، يُعرف بها أحوال السند والـمتن، من حيث القبول والرد.
- 2- موضوعه: السند والـمتن من حيث القبول والرد.
- 3- ثمرته: تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث.
- 4- الحديث: هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.
- 5- الخبر: هو مرادف للحديث، وقيل: مغاير له، أي ما جاء عن غيره، وقيل: أعم منه، أي ما جاء عنه أو عن غيره.
- 6- الأثر: هو مرادف للحديث، وقيل: مغاير له، أي ما أضيف إلى الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين من أقوال وأفعال.
- 7- الإسناد: هو عزو الحديث إلى قائله مسندا ، وقيل هو سلسلة الرجال الموصلة للـمتن.
- 8- السند: هو سلسلة الرجال الموصلة للـمتن.
- 9- الـمتن: هو ما ينتهي إليه السند من الكلام.
- 10- المسند: هو كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابي على حدة، وقيل: الحديث المرفوع المتصل سندا ، وقيل: يراد به السند.
- 11- المسند: هو من يروي بسنده، سواء أكان عنده علم به، أم ليس له إلا مجرد الرواية.
- 12- المحدّث: هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية، ويطلّع على كثير من الروايات، وأحوال رواياتها.
- 13- الحافظ: هو مرادف للمحدّث عند كثير من المحدّثين، وقيل: هو أرفع درجة من المحدّث، بحيث يكون ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجله.
- 14- الحاكم: هو من أحاط علمه بجميع الأحاديث، حتى لا يفوته منها إلا اليسير.

المحاضرة الثانية بعنوان

أقسام الخبر

الخبر ينقسم إلى ثلاثة فصول:

أولاً: أقسام الخبر بالنسبة لوصوله إلينا.

ثانياً: تقسيمات خبر الأحاد.

ثالثاً: خبر الأحاد المشترك بين المقبول والمردود.

أقسام الخبر بالنسبة لوصوله إلينا:

أولاً: الخبر المتواتر.

1- تعريفه: ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

2- شرح العريف: أن المتواتر يرويه في كل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون، لا يمكن عقلاً أن يتفقوا على اختلاق هذا الخبر.

3- شروطه: يتحقق التواتر بشروط أربعة

أ- أن يرويه عدد كثير، والراجح عشرة أشخاص.

ب- أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

ج- أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

د- أن يكون مستند خبرهم الحس؛ كقولهم: سمعنا...

4- حكمه: أنه يفيد العلم الضروري؛ أي العلم اليقيني الجازم، وهو خبر كله مقبول.

5- أقسامه: ينقسم المتواتر إلى قسمين:

أ- المتواتر اللفظي: هو ما تواتر لفظه ومعناه؛ مثل حديث: (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)، فقد رواه بضعة وسبعون صحابياً.

ب- المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه؛ مثل ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحو مائة حديث في أنه رفع يديه في الدعاء، فهو تواتر باعتبار مجموع الطرق.

6- وجوده: يوجد عدد ل بأس به من الأحاديث المتواترة، إلا أننا لو نظرنا إلى عدد أحاديث الأحاد لوجدنا أن الأحاديث

المتواترة قليلة جداً بالنسبة إليها.

7- أشهر المصنفات فيه:

- أ- الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: السيوطي.
- ب- قطف الأزهار: السيوطي، وهو تلخيص للكتاب السابق.
- ج- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: مجد الكتاني.

خبر الأحاد

- 1- تعريفه: هو ما لم يجمع شروط المتواتر.
- 2- حكمه: يفيد العلم النظري، أي العلم المتوقع على النظر والاستدلال.
- ولخبر الأحاد تقسيمان؛ كل تقسيم باعتبار؛ سواء بالنسبة إلى عدد طرقه، أو بالنسبة إلى قوته وضعفه.
- 3- أقسام خبر الأحاد بالنسبة إلى عدد طرقه: يقسم إلى:

أ- المشهور. ب- العزيز. ج- الغريب.

أولاً: المشهور

- 1- تعريفه: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة ما لم يبلغ حد التواتر
- 2- مثاله: حديث: (إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من صدور العلماء، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا)، فهذا الحديث رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة من السند.
- 3- المستفيض: هو مرادف للمشهور، وقيل: هو أخص منه؛ لأنه يشترط فيه أن يستوي طرفا إسناده، بخلاف المشهور، وقيل: هو أعم منه.
- 4- المشهور غير الاصطلاحي: وهو ما اشتهر على الألسنة من غير شروط تعتبر، فيشمل:
أ- ما له إسناده واحد. ب- ما له أكثر من إسناده. ج- ما له يوجد له إسناده أصلاً.

5- أنواع المشهور غير الاصطلاحي:

- أ- مشهور بين أهل الحديث خاصة: ومثاله: حديث أنس رضي الله عنه: (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان).
- ب- مشهور بين أهل الحديث، والعلماء، والعوام: مثاله: حديث: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده).

المحاضرة الثالثة بعنوان

تابع: أقسام خبر الآحاد

ثانياً: العزيز

- 1- تعريفه: أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.
- 2- شرح التعريف: أن يوجد راويين اثنين في كل طبقة، وإذا زاد عن هذا العدد فلا يضر.
- 3- مثاله: حديث: (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده، وولده، والناس أجمعين).
- 4- أشهر المصنفات فيه: لم يصنف العلماء مصنفات خاصة بالحديث العزيز، والظاهر أن ذلك لقلته، ولعدم حصول فائدة مهمة من تلك المصنفات.

ثالثاً: الغريب

- 1- تعريفه: هو ما ينفرد بروايته راو واحد.
- 2- شرح التعريف: هذا الراوي الواحد؛ إما أن يكون في كل طبقة من طبقات السند، أو في بعض طبقات السند، ولا تضر الزيادة على واحد في باقي طبقاته.
- 3- تسمية ثانية له: يطلق كثير من العلماء على الغريب بأنه الفرد، على أنهما مترادفان، وبعضهم: فرق بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته.
- 4- أقسامه: يقسم الغريب إلى قسمين:
 - الغريب المطلق أو الفرد المطلق.
 - أ- تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أصل سنده.
 - ب- مثاله: حديث: (إنما الأعمال بالنيات...)، تفرد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
 - الغريب النسبي أو الفرد النسبي:
 - أ- تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أثناء سنده.
 - ب- مثاله: حديث: مالك، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه: (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر)، تفرد به مالك، عن الزهري.
 - ج- سبب التسمية: أن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معين.

5- من أنواع الغريب النسبي:

- تفرد ثقة برواية الحديث.
- تفرد راو معين عن راو معين.
- تفرد أهل بلد أو أهل جهة.
- تفرد أهل بلد، أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى.

6- تقسيم آخر له: قسم العلماء الغريب من حيث غرابة السند أو المتن إلى قسمين:

- غريب متناً وإسناداً : وهو الحديث الذي تفرد براوية متنه راو واحد.
- غريب إسناداً ، لا متناً : كحديث روى متنه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر.

7- من مظان الغريب:

- مسند البزار.
- المعجم الأوسط: للطبراني.

8- أشهر المصنفات فيه:

- غرائب مالك: للدارقطني.
- الأفراد: للدارقطني.
- السنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلدة: لأبي داود السجستاني.

أقسام خبر الأحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه

أولاً: خبر الأحاد المقبول: وهو ما ترجح صدق المُخبر به، وحكمه: وجوب الاحتجاج والعمل به.
ثانياً: خبر الأحاد المردود: وهو ما لم يترجح صدق المُخبر به، وحكمه: لا يحتج به، ولا يجب العمل به.

أولاً : خبر الأحاد المقبول

الأول: أقسام المقبول: وهو أربعة أقسام:

- 1- الصحيح لذاته.
- 2- الصحيح لغيره.
- 3- الحسن لذاته.
- 4- الحسن لغيره.

الثاني: أقسام المقبول: من حيث المعمول به، وغير المعمول به:

- 1- المُحكّم، ومختلف الحديث.
- 2- ناسخ الحديث ومنسوخه.

1- الصحيح لذاته.

1- تعريفه: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ، ولا علة.

2- شرح التعريف: حتى يكون الحديث صحيحا يجب توافر ما يلي:

أ- اتصال السند. ب- عدالة الرواة. ج- ضبط الرواة. د- عدم الشذوذ. هـ- عدم العلة.

3- شروطه: حتى يكون الحديث صحيحا يشترط فيه خمسة شروط، هي:

أ- اتصال السند. ب- عدالة الرواة. ج- ضبط الرواة. د- عدم الشذوذ. هـ- عدم العلة.

4- مثاله: ما أخرجه البخاري في صحيحه، قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه، قال: (سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بالطور).

فهذا الحديث صحيح؛ لتوافر شروطه الخمسة، وهي:

أ- سنده متصل. ب- رواه عدول. ج- ضابطون. د- ليس فيه شذوذ. هـ- ليس فيه علة.

5- حكمه: وجوب العمل به، وأنه حجة من حجج الشرع؛ بإجماع المحدثين، والأصوليين، والفقهاء.

6- المراد بقولهم: هذا حديث صحيح؛ أي أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه، أما قولهم: هذا حديث غير صحيح؛ أي لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها.

7- هل يجزم في إسناد أنه أصح الإسناد مطلقا؟

الراجح أنه لا يجزم بذلك؛ لأن تفاوت مراتب الصحة مبني على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ومع ذلك فقد نُقل عن بعض المحدثين القول بأنه أصح الأسانيد، وإليك هذه الأقوال:

أ- الزهري، عن سالم، عن أبيه رضي الله عنه، وهو قول إسحاق بن راهويه، وأحمد.

ب- ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي رضي الله عنه، وهو قول ابن المديني، والفلاس.

ج- الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه، وهو قول ابن معين.

د- الزهري، عن علي بن الحسن، عن أبيه، عن علي رضي الله عنهما، وهو قول أبو بكر بن أبي شيبة.

هـ- مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وهو قول البخاري.

المحاضرة الرابعة بعنوان

تابع: أقسام خير الأحاد المقبول

تتمة الصحيح لذاته

8- ما هو أول مصنف في الصحيح المجرد؟

هو صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم.

أ- أيهما أصح: صحيح البخاري؛ لأنه أكثر فوائد، وأحاديثه أشد اتصالاً، وأوثق رجالاً، وفيه استنباطات فقهية ما ليس في صحيح مسلم.

ب- هل استوعبا الصحيح أو التزاماه؟

لم يستوعب البخاري ومسلم الصحيح في صحيحيهما.

ج- هل فاتهما شيء كثير أو قليل من الصحيح؟

الصحيح أنه فاتهما شيء كثير، فقد قال الإمام البخاري: (وما تركت من الصحاح أكثر)

د- كم عدّة الأحاديث في كلّ منهما؟

1- صحيح البخاري: يبلغ (7275) حديثاً بالمكررة، وبحذف المكرر يبلغ (4000) حديثاً.

2- صحيح مسلم: يبلغ (12000) ألفاً بالمكررة، وبحذف المكرر يبلغ (4000) حديثاً.

هـ- أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة التي فاتت البخاري ومسلماً؟

نجدها في الكتب المعتمدة المشهورة؛ كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، والسنن الأربعة، وسنن الدار قطنى، وسنن البيهقي، وغيرها.

9- الكلام على مستدرك الحاكم، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان:

أ- مستدرك الحاكم: ذكر مؤلفه فيه الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما، ولم يخرّجها، كما ذكر الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرط واحد منهما، مُعبّراً عنها بأنها صحيحة الإسناد، وهو متساهل في التصحيح، وقد تتبعه الذهبي وحكم على أكثر أحاديثه.

ب- صحيح ابن حبان: ترتيبه مخترع، وسمّاه: التقاسيم والأنواع، وقد رتبته ابن بلبان على الأبواب، ومصنّفه متساهل في الحكم على الحديث بالصحة؛ لكنه أقلّ تساهلاً من الحاكم.

ج- صحيح ابن خزيمة: هو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان؛ لشدة تحرّيه.

10- المستخرجات على الصحيحين:

أ- موضوع المستخرج: هو أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث، فيُخَرِّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو من فوقه.

ب- أشهر المستخرجات على الصحيحين:

1- المستخرج: لأبي بكر الإسماعيلي على البخاري.

2- المستخرج: لأبي عوانة الإسفراييني على مسلم.

3- المستخرج: لأبي نُعَيْم الأصبهاني على كل منهما.

ج- هل التزم أصحاب المستخرجات فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ؟

لم يلتزموا ذلك؛ لأنهم إنما يَرَوون الألفاظ التي وصلتهم من شيوخهم، وحصل هذا التفاوت القليل في بعض الألفاظ.

د- هل يجوز أن ننقل منها حديثاً ونعزوه إليهما؟

لا يجوز ذلك إلا بأحد أمرين:

1- أن يقابل الحديث بروايتهما.

2- أو يقول صاحب المستخرج: (أخرجاه بلفظه).

ه- فوائد المستخرجات على الصحيحين:

1- علو الإسناد.

2- الزيادة في قدر الصحيح.

3- القوة بكثرة الطرق.

11- ما هو المحكوم بصحته مما رواه الشيخان؟

كل ما رَوِياه بالإسناد المتصل فهو المحكوم بصحته، أما ما حذف من مَبْدَأِ إِسْنَادِهِ رَاوٍ أَوْ أَكْثَرُ وَيُسَمَّى المَعْلَقُ، وهو في البخاري كثير، ويوجد في مسلم حديث واحد، فحكمه كما يلي:

أ- فما كان بصيغة الجزم: كَقَالَ، فهو حكم بصحته.

ب- وما لم يكن فيه جزم: كَيُرْوَى، فليس فيه حكم بصحته.

12- مراتب الصحيح: ثلاث مراتب:

أ- أعلى المراتب: المروي بأصح الأسانيد؛ كمالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ب- ودون ذلك رتبة: المروي بأدنى من رجال الإسناد الأول؛ كرواية حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه.

ج- ودون ذلك رتبة: الإسناد الذي تحقق فيه أدنى ما يصدق عليهم وصف الثقة؛ كرواية سُهَيْل بن أَبِي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وهناك تقسيم لمراتب الصحيح بالنسبة لكتب الحديث:

1- ما اتفق عليه البخاري ومسلم.

2- ما انفرد به البخاري.

3- ما انفرد به مسلم.

4- ما كان على شرطهما ولم يخرجاه.

5- ما كان على شرط البخاري، ولم يخرجه.

6- ما كان على شرط مسلم، ولم يخرجه.

7- ما صح عند غيرهما؛ كابن خزيمة، وابن حبان.

13- شرط الشيخين: لم يذكر الشيخان شرطهما في كتابيهما، وإنما تبين ذلك من خلال التتبع والاستقراء لأساليبيهما ظهر: أن يكون الحديث مروياً من طريق رجال الكتابين، أو أحدهما، مع مراعاة الكيفية التي التزمها الشيخان في الرواية عنهم.

14- معنى قولهم: متفق عليه: أي اتفاق الشيخين على صحته، لا اتفاق الأمة.

15- هل يشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً؟

لا يشترط أن يكون له إسنادان، فقد يكون في الصحيحين وهو غريب، بخلاف ما اشترط ذلك؛ كأبي علي الجبائي، والحاكم، وهو قول مرجوح.

2- الحسن لذاته.

1- تعريفه: له عدة تعريفات:

أ- تعريف الخطابي: (ما عُرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار الحديث، ويقبله أكثر العلماء والفقهاء).

ب- تعريف الترمذي: (كل حديث يُروى، لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب، ولا يكون شاذاً، ويُروى من غير وجه).

ج- تعريف ابن حجر: (هو الحديث الذي خف ضبط الراوي وقلّ)، وهو المختار.

2- حكمه: هو كالصحيح في الاحتجاج به، وهو رأي الفقهاء، وأكثر المحدثين، والأصوليين.

3- مثاله: ما رواه الترمذي عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف...)، وقال: "هذا حديث حسن غريب"؛ لأن في إسناده جعفر بن سليمان الضُّبَعي فإنه حسن الحديث.

4- مراتبه: ينقسم إلى مرتبتين:

أ- أعلى مرتبة: ما اختلف في تصحيح حديث رواه وتحسينه؛ كحديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده.

ب- ما اختلف في تحسين حديث رواه وتضعيفه؛ كحديث الحارث بن عبد الله، ونحوه.